السابق تحتكر لنفسها السيطرة على اتخاذ القرار بالنسبة لكافة الامور الهامة المتعلقة بالنفط . لقد أبرزت حرب اكتوبر عموما واستخدام سلاح النفط خصوصا ان هامش المناورة هذا أوسع بكثير مما كان متوقعا ، ووجدت الانظمة المعنية في هذه المناسبة فرصتها الذهبية للاستفادة من هذا الهامش وتأكيد دورها ووجودها في صنع السياسات البترولية وتحديد طبيعتها ومستقبلها .

(٣) خلق الجو الملائم لاندفاع الدول المنتجة والمصدرة للمواد الخام عموما باتجاه اعادة صياغة الانظمة التجارية والمالية والتسعيرية الخ... المعمول بها حتى حينه بحيث تأخذ هذه الانظمة بعين الاعتبار مصالح الدول المنتجة والاستقلال النسبي الجديد الذي حققته فلا تبقى على حالها وكما فرضتها الدول المستهلكة والشركات الكبرى لخدمة مصالحها وتصعيد ارباحها فحسب .

(٤) ابراز الوجه الحقيقي لسياسات امريكا النفطية في المنطقة بدون أي رتوش او مساحيق . لقد أدى استخدام سلاح النفط العربي الى مجاهرة امريكا — على أعلى المستويات وبمنتهى الصراحة — بعزمها على اتباع سياسة مجابهة وصدام مع الدول المنتجة بغية اخضاعها وتفكيك تضامنها ورذعها منذ البداية حتى لو تطلب ذلك العدوان المسلح على سيادتها وأراضيها وثرواتها . وقد أصبحت تهديدات فورد وكيسينجر وشليزينجر (وزير الدفاع الامريكي) باحتلال منابع النفط العربي على درجة من الشهرة تغنينا عن أي تعليق* .

أما الانجازات ذات الطابع التكتيكي المباشر فتتلخص بالنقاط التالية :

(١) التبدل الطفيف الذي طرأ على موقف الولايات المتحدة من النزاع العربي — الاسرائيلي . ولا شك أن سلاح النفط كان واحدا من أهم العناصر المؤدية الى هذا التطور . وكان أهم مظهر لهذا التبدل مبادرة كيسينجر للتوسط مباشرة في النزاع على أمل الوصول الى تسوية سياسية على أساس دبلوماسية الخطوة خطوة (فشلت هذه الدبلوماسية بسبب تصلب اسرائيل وعنادها على حد التفسير الرسمي المصري) . هناك أيضا بعض التبدلات الطفيفة التي طرأت على مواقف عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي (المعروف بولاء أكثريته ولاء شديدا لاسرائيل وأنصارها في أمريكا) بحيث أصبحوا على استعداد أكبر لاعادة النظر ولو قليلا في حيثيات النزاع في المنطقة . يضاف الى ذلك التأثير الذي تركه سلاح النفط على قطاعات هامة من الرأي العام الامريكي وقطاعات من رجال الاعمال بشكل خاص بحيث أصبح كل هؤلاء يحسبون حسابا أكبر للقوة الاقتصادية العربية المكتسبة حديثا وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

(٢) تحرك دول السوق الاوروبية المشتركة واليابان خلال حرب اكتوبر باتجاه قربها أكثر فأكثر من التفسير العربي لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والمطالب العربية بضمان حقوق الشعب الفلسطيني . الا أن هذا التحرك لم يعط كل النتائج المطلوبة اذ تركت الدول الاوروبية واليابان الساحة كليا للولايات المتحدة ومكنتها من احتكار دور « صانع السلام » في الشرق الاوسط بدون أية محاولة من قبلها للمشاركة الفعالة في هذا الدور وبالمبادرات التي ينطوي عليها . وقد تم كل ذلك بحجة عجز دول السوق الاوروبية واليابان عن الضغط على امريكا والتأثير على سياستها في المنطقة فاكتفت هذه الدول بتسجيل المواقف والادلاء بالتصريحات « المتوازنة » وحتى المؤيدة صراحة

---

* انظر « شؤون فلسطينية » ، عدد ٤٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٥ ، ص ١٩٨ — ١٩٩ ، ٢٠١ .